جماعة من المتاخرين تبعا لبعض الاصحاب حرمته واطلاقه ولا فرق على الاول بين تركه لعذر او غيره
ولا بنا فيه قولهم لو طاف للوداع وعليه طواف الافاضة وقع عنه ابى فلا ينصرف بتركه بدونه خلافا
عن ابن العماد من ان طواف الوداع لا يجب على الحائض ونحوها كما يأتي على انا لو لم نمنع على ما قاله ابن العماد فالاثم من حيث تركه لطواف الوداع لا الطواف الافاضة
فعلم انه لا يلزم من القول بوجوب طواف الوداع بوقوعه عن طواف الافاضة وجوب طواف الافاضة
قبل السفر خلافا لمن توهمه **فائدة** اكثر كلام الائمة في نساء الحيض اذا حضن قبل طواف الافاضة
ولم يمكنهن التخلف لفعله وللبارزي في المسئلة كلام حسن طويل حاصله انه من استعجلت دمها
دمها او انقطع لاذواء فاغتسلت وطافت ثم عاد الدم بعد سفرها يجوز لها العمل باحد قولي الشافعي
فيمن انقطع دمها يوما ويوما فان يوم النفار طهر على هذا القول المعروف بقول الشافعي ورجحه جماعة
من الاصحاب ويوافقه مذهب مالك واحمد ان النفاسي ايام النقطع طهر ومن لم ينقطع دمها يصح
طوافها عند ابي حنيفة وعلى احد الروايتين عند احمد لكن يلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد
وهي جنابتها لا لاجل ذلك لكن ان فعلت اثمت واجزاك عن الفرض ومن ساءت بلا طواف
فتنقل البصريون عن مالك ان من طاف طواف القدوم ورجع لبلده قبل طواف الافاضة
جاهلا او ناسيا اجزاه وقياسه ان هذه كذلك لان عذرها اظهر من عذرهما لتعذر رجعها بمكة
فان لم يصح هذا النقل او ما قيس عليه واراد التحامل فقياس مذهبنا وغيره انها تقيم حتى تجاور
مكة الى محل لا يمكنها الرجوع منها نحو خوف على بضع او مال فتصير حينئذ كالمحصر لانهما تتفقان
الاحصار لو رجعت وتتفقه كوجوده فتتحلل كمحلله ثم ان كان احرامها فرض بقي في ذمتها
ومشى على ما قاله بعض علما اليمن واطال في الاستدلال له وقال ان ما قاله اخرا هو مذهب الشافعي
لمن اعمل فكره في حقايقه لكن اعترضه الرافعي فقال يحسن من تجويزه السفر للحايض قبل
طواف الافاضة مع جلالة عليه وقول الذهبي في حقه انه بلغ رتبة الاجتهاد والنووي
ليس في هذه البلاد افقه من هذا الشاب وكان يعرض عليه ما اختصره من الروضة وقد
صح قوله صلى الله عليه وسلم لما حاضت صفية احابستنا هي يعني عن السفر حتى تطهر فهذا خارج
عن الكتاب والسنة والاجماع والقياس انتهى ولكن ان تقول بما يقبل البارزي يجوز لها السفر غير طواف
وانما قال اذا اسافرت صبرت حتى تبعد رحوعها ثم تتحلل وليس في ذلك تجويز السفر لها قبل
بيان الطهر حتى تحللها اذا اسافرت بلا طواف فحينئذ فكلامه لا يخالف الكتاب والسنة وغيره نعم ان

البلقيني استنبط مما ذكروه في الاحصار من الطواف انها اذا لم يمكنها الاقامة حتى تطهر
وجاءت بيلدها او هي محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصول الى البيت انها كالمحصر فتتحلل
تحللها وايده بما في المجموع انه لو صد عن طريق ووجد اخر اطول ولم يكن معه ما يكفيه اذا
سلكه فله التحلل قال الولي العراقي وهو استنباط حسن وبه افتى شيخ الاسلام وقبله عصره
الشرف المناوي وهو موديد لما قاله البارزي فهو المعتمد فان قلت فقد النفقة لا يجوز التحلل
به اللهم ان شرطه كما صرح به قلت الظاهر ان محل ذلك في التحلل قبل الوقوف اما بعده كما
هنا فيجوز التحلل بسببه وان لم يشترط على ان بعض الحنابلة نقل عن طايفة من العلما ما يصرح
بجواز سفرها وتحللها تحلل المحصر واذا علمت ما تقرر فالا ليق بمحاسن الشريعة ان من ابتليت
بشيء من احد الاقسام الاربعة المذكورة تقليد القايل بها لها فيه مخلص بل اختار بعض
الحنابلة وتبعه بعض متاخري الشافعية انه لا يشترط طهرها اذا الم يتوقع فراغ حيضها
قبل سفر الركب للضرر الشديد بالمقام والرحيل صحرمه وانه يجوز لها دخول المسجد
للطواف بعد احكام الشد والغسل والعصب كما تباح الصلاة لنحو السلس وانه لا
فدية عليها لعذرها لكن لا يجوز تقليد القايل بذلك لانه لم يعلم من قاله من المجتهدين وغيره
المجتهد لا يجوز تقليده **قوله** وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما فتعارضه رواية
ابن وافد عن ابن عباس وعايشة رضي الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم اخره الى الليل وحسنه
الترمذي لكن اوله ابن حبان وغيره بان ذلك وقع مرتين مرة بالنهار ومرة بالليل ويؤيده
رواية البيهقي عن عايشة ايضا انه صلى الله عليه وسلم زار مع نسايه عشاء ان مما رواه
مسلم اصح وقوله فيه فرجع صلى الظهر لمني يعارضه ما فيه ايضا عن جابر انه صلى الله
عليه وسلم صلى الظهر بمكة واجاب في المجموع بان الظاهر انه صلى الله عليه وسلم افاض
قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في اول وقتها ثم رجع الى منى وصلى الظهر مرة اخرى
اما ما باصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين مرة بطايفة ومرة بطايفة اخرى فروى
جابر صلاته بمكة وابن عمر صلاته بمنى وهما صادقان انتهى وذكر بن المنذر نحو ذلك وعليه
نقولهم يعود الى منى قبل صلاة الظهر ليصلي بهما مشكل اذ كان القياس ان يقول بسن
الصلاة في مكة ومنى او في مكة فقط لانها افضل وفي اول الوقت **تنبيه** علم مما مر ان
الاعمال المشروعة يوم النحر بعد وصوله بمنى اربعة وهي الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الطواف